### يبدأ العمل به بعد شهرين من نشره .. «الصناعة والتجارة»:

# قرار تحديد غرامات مخالفات «الجوهر الاقتصادي» و«الإبلاغ المشترك» و«تبادل المعلومات» يدعم بيئة الأعمال ويعزز الامتثال الدولي

أكّد عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة أن القرار رقم (54) لسنة 2026 بتحديد الغرامات الإدارية الخاصة بمخالفة متطلبات التحقق من الجوهر الاقتصادي ومتطلبات معيار الإبلاغ المشترك ومتطلبات تقارير تبادل المعلومات بين الدول، يأتي في إطار التزامات مملكة البحرين الدولية في مجالات الشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية.

وأوضح أن نطاق تطبيق القرار يقتصر على المنشآت التجارية الخاضعة لهذه المتطلبات دون غيرها، وهي ثلاث فئات؛ تشمل الفئة الأولى المنشآت التي تمارس أحد الأنشطة المحددة في القرار رقم (106) لسنة 2018 بشأن متطلبات الجوهر الاقتصادي، والمتمثلة في أنشطة الشركات القابضة، وأنشطة التأجير، وأنشطة التوزيع ومراكز الخدمات، وأنشطة المقار الرئيسية، وأنشطة الشحن، وأنشطة الملكية الفكرية.

وتشمل الفئة الثانية المؤسسات المالية (شركات الاستثمار) العاملة في مملكة البحرين والخاضعة لرقابة وزارة الصناعة والتجارة فيما يتعلق بمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك.



○ وزير الصناعة والتجارة.

أما الفئة الثالثة فتشمل مجموعات الشركات متعددة الجنسيات الخاضعة للقرار رقم (28) لسنة 2021، والتي يبلغ إجمالي إيراداتها الموحدة 342 مليون دينار بحريني على الأقل، فيما يتعلق بتقارير تبادل المعلومات بين الدول.

وبيّن وزير الصناعة والتجارة أن القرار لا يرتب أي متطلبات جديدة على المنشآت المشمولة، وإنما يحدد الغرامات الإدارية المترتبة على مخالفة متطلبات قائمة ومعمول بها، ولا تسري أحكامه على المنشآت التجارية غير المشمولة بالفئات المحددة.

وتابع أن القرار يسهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الممارسات الضريبية الضارة ومنع التهرب الضريبي، وتعزيز موقع مملكة البحرين في التقييمات الدولية ذات الصلة، بما يدعم بيئة الأعمال في المملكة ويعزز الثقة بها.

ويبدأ العمل بأحكام القرار بعد شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ويمكن للمنشآت المشمولة بأحكامه مراجعة المتطلبات المنطبقة عليها، والاستعداد لتقديم الإقرارات والبيانات المطلوبة عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك (ities.nbr.gov.bh)، وفقًا للمواعيد المحددة في التعاميم الصادرة بهذا الشأن.

## اعتمد دليل رواد الأعمال واللائحة التنظيمية لمجالس الأعمال المشتركة

# مجلس إدارة «الغرفة» يبحث تطوير الخدمات وتعزيز التواصل مع التجار وأصحاب الأعمال

عقد مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين اجتماعه السادس للدورة الحادية والثلاثين، صباح أمس، برئاسة نبيل خالد كانو، رئيس الغرفة، وبحضور أعضاء المجلس، حيث ناقش عدداً من الموضوعات والمبادرات الهادفة إلى تطوير خدمات الغرفة وتعزيز تواصلها مع التجار وأصحاب الأعمال، والارتقاء بآليات العمل المؤسسي والتحول الرقمي، إلى جانب بحث سبل توسيع الاستفادة من البرامج والمبادرات الموجهة الى مجتمع الأعمال، واتخذ بشأنها جملة من القرارات والتوجيهات.

وأكد المجلس أهمية مواصلة تطوير الخدمات المقدمة لأعضاء الغرفة، وتعزيز قنوات التواصل مع التجار وأصحاب الأعمال، بما يتيح التعرف على احتياجاتهم وتطلعاتهم والتحديات التي تواجه أنشطتهم التجارية والاقتصادية، وبحث سبل الاستجابة لها من خلال مبادرات وبرامج عملية تسهم في تيسير ممارسة الأعمال ودعم نمو المؤسسات والشركات. كما شدد على أهمية التركيز على المبادرات ذات الأثر الملموس، وتعزيز دور الغرفة في تمثيل مصالح القطاع الخاص والتعبير عن تطلعاته.

وفي هذا الإطار، استعرض المجلس مستجدات مشروع تطوير الموقع الإلكتروني للغرفة والتحول الرقمي، وبحث سبل تطوير الخدمات الإلكترونية وتسهيل وصول الأعضاء إلى المعلومات والخدمات المتاحة، إلى جانب متابعة تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع. كما ناقش أهمية التحديث المستمر للبيانات والمعلومات المنشورة على الموقع، ولا سيما ما يتعلق باللجان القطاعية وأعضائها ورؤسائها ومستشاريها، وتعزيز التنسيق بين لجنة التحول الرقمي واللجان القطاعية للتعرف على احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية ومراعاتها في المراحل المقبلة، بما يسهم في تحسين تجربة الأعضاء والمستفيدين من الخدمات الرقمية.

وفي سياق تعزيز التواصل مع التجار وأصحاب الأعمال، ناقش المجلس مشروع خطة الاتصال المؤسسي وتطوير الهوية الاتصالية للغرفة، وبحث إمكانية إصدار نشرة إلكترونية شهرية تتضمن أبرز الأنشطة والمبادرات والمستجدات ذات الصلة بمجتمع الأعمال، إلى جانب دراسة تطوير المحتوى الإعلامي والمرئي، والاستفادة من الموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي في إبراز منجزات الغرفة ونتائج أعمالها، بما يعزز التواصل مع الأعضاء ويعرّفهم بالخدمات والفرص المتاحة لهم.





كما بحث المجلس سبل تعزيز فاعلية الزيارات الميدانية واللقاءات والاجتماعات مع التجار وأصحاب الأعمال، وأهمية متابعة ما يُطرح خلالها من ملاحظات ومقترحات، والاستفادة منها في تطوير خدمات الغرفة ومبادراتها. ووجّه بدراسة وضع آلية لمتابعة مخرجات الزيارات والاجتماعات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم، ورصد ما قد ينتج عنها من فرص تجارية واستثمارية، بما يسهم في تعزيز الجدوى العملية لهذه الأنشطة وتحقيق قيمة مضافة لمجتمع الأعمال.

وفي جانب دعم ريادة الأعمال وتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات التجارية، اعتمد المجلس دليل رواد الأعمال لتأسيس المؤسسات التجارية، موجهاً بالعمل على تحديث محتوياته بصورة دورية وفق أحدث التعديلات على قانون الشركات التجارية والتشريعات والقرارات المنظمة لتأسيس الأعمال وممارسة الأنشطة الاقتصادية في المملكة، والتنسيق مع الجهات المختصة لاستيفاء الموافقات اللازمة قبل إصداره. ومن المقرر إتاحة الدليل باللغتين العربية والإنجليزية عبر الموقع الإلكتروني للغرفة، بما يسهم في توعية رواد الأعمال والمستثمرين وتيسير وصولهم إلى المعلومات المتعلقة بإجراءات تأسيس الأعمال في مملكة البحرين.

كما اعتمد المجلس اللائحة التنظيمية لمجالس الأعمال المشتركة، بعد استعراض التعديلات التي أُدخلت عليها ومناقشتها، وذلك في إطار تطوير الأطر التنظيمية لعمل هذه المجالس وتعزيز دورها في تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الشقيقة والصديقة، وفتح آفاق أوسع للتعاون بين مجتمعات الأعمال، بما يخدم المصالح الاقتصادية المشتركة.

# من الأسواق الخاصة إلى الإدراج.. كيف سيتطور نموذج عمل البورصات؟

خلال معظم مسيرتي المهنية، كان لكلٍ من الأسواق الخاصة والأسواق العامة عالمه المنفصل، بمستثمرين وبنية تحتية وقواعد مختلفة. لكن هذه الحدود بدأت تتلاشى الآن، وبوتيرة أسرع مما توقعه معظمنا.

إن التقارب بين الأسواق الخاصة والعامة ليس تصوراً بعيد المنال، بل هو التحول الهيكلي الأبرز في أسواق رأس المال اليوم، وسيعيد تشكيل أساليب جمع رأس المال وبناء المحافظ وخدمة العملاء خلال العقد المقبل.

والأهم أن هذا التقارب يسير في الاتجاهين، فالأصول الخاصة تدخل في هياكل شبيهة بالمنتجات المتداولة في الأسواق العامة، مثل صناديق المؤشرات المتداولة، والصناديق ذات نوافذ الاسترداد الدورية، والأدوات الاستثمارية المدرجة. وفي الوقت نفسه، تنتقل إلى الأسواق الخاصة ممارسات الأسواق العامة، مثل السيولة اليومية والتسعير المستمر والتسوية الإلكترونية. لم يعد العالمان يقتصران على تبادل الأصول، بل بات كل منهما يستوعب مقومات الآخر.

لذلك، لم يعد السؤال المطروح هو ما إذا كانت الأسواق الخاصة ستحل محل الأسواق العامة، أو ما إذا كان على الأسواق العامة منافسة نمو رأس المال الخاص. وإنما السؤال الأهم هو: كيف نربط بينهما؟

تاريخياً، كانت البورصات منصات رئيسية لتداول الأوراق المالية المدرجة. أما بورصة المستقبل، فستضطلع على نحو متزايد بمسؤولية أوسع: دعم الشركات والمستثمرين عبر مراحل متعددة من دورة رأس المال.

ويقتضي هذا التقارب إعادة النظر في مفهوم البورصة. فقد كان دور البورصة التقليدية يتركز أساساً على تسهيل تداول الأوراق المالية المدرجة في الأسواق العامة.



○ بقلم:
يوسف اليوسف.

أما البورصة الحديثة، فعليها أن تنظر إلى نفسها بصورة متزايدة بوصفها جزءاً من البنية التحتية لأسواق رأس المال.

وقد تتيح هذه البنية التحتية دعم الشركات قبل طرحها للاكتتاب العام بوقت طويل، ومواصلة مواكبتها على امتداد دورة حياتها. فالهدف لا يقتصر على زيادة عدد الأدوات المتاحة، بل يتمثل في بناء منظومة أكثر تكاملاً لتكوين رأس المال.

وفي نهاية المطاف، يعكس التقارب بين الأسواق العامة والخاصة تحولاً أوسع نطاقاً: تطور البورصة ذاتها.

ومن غير المرجح أن تقيس البورصات التي ستزدهر في العقود المقبلة مكانتها بعدد الشركات المدرجة على شاشاتها أو بحجم التداول اليومي في دفاتر أوامرها فحسب. بل ستُقاس أهميتها على نحو متزايد بمدى نجاحها في ربط رأس المال بالفرص.

ويعني ذلك خدمة رواد الأعمال الساعين إلى جذب مستثمريهم المؤسسيين الأوائل، والشركات العائلية التي تعمل على تطوير هياكل ملكيتها، وشركات النمو الباحثة عن رأس مال للتوسع، والشركات الراسخة التي تسعى إلى الوصول إلى الأسواق العامة، والحكومات التي تموّل البنية التحتية، والمستثمرين الباحثين عن فرص ضمن مختلف مستويات المخاطر.

وبالنسبة إلى مملكة البحرين، يمثل هذا التقارب فرصة للاستفادة من خبرة القطاع المالي المتراكمة على مدى عقود، وبناء بنية تحتية للسوق قادرة على دعم الشركات منذ مرحلة الملكية الخاصة، مروراً بالتحول إلى مؤسسات أكثر نضجاً وتكوين رأس المال، وصولاً إلى الإدراج العام في نهاية المطاف.

مصرفي بحريني

## بالتعاون مع بلدية الشمالية

# stc البحرين تغرس 600 شجرة ضمن مبادرة «أشجار من أجل الحياة»

في إطار مبادرتها الرائدة (أشجار من أجل الحياة)، أعلنت stc البحرين، المُمَكِّنُ الرقمي، غرس 600 شجرة في مختلف أنحاء المنطقة بالتعاون مع بلدية المنطقة الشمالية. إذ يأتي هذا التعاون المستمر لمواصلة تعزيز مبادئ الاستدامة البيئية والشراكة المجتمعية، فضلاً عن دعم مشاريع البلدية الهادفة إلى توسعة نطاق الرقعة الخضراء في مختلف مناطق المملكة.

وفي هذا السياق، صرّح الشيخ زياد بن فيصل آل خليفة، نائب الرئيس للشؤون الحكومية لدى شركة stc البحرين، قائلاً: «نفخر بتعاوننا المستمر مع بلدية المنطقة الشمالية لتوسعة نطاق حملتنا «أشجار من أجل الحياة» لشرائح أوسع من المجتمع، حيث يعكس ذلك التزامنا الراسخ بالمحافظة على البيئة من خلال عقدنا شراكات مثمرة تصب في تحقيق التنمية المستدامة، فالتكاتف معاً هو السبيل نحو مستقبل أكثر اخضرارًا واستدامة للأجيال المقبلة».

ولتحقيق مشاركة مجتمعية أوسع، تعمل stc البحرين على توسعة نطاق مبادرتها «أشجار من أجل الحياة» من خلال استحداث ميزة مبتكرة عبر تطبيقها «my stc BH app»، تتيح لعملائها ولسائر أفراد المجتمع المساهمة مباشرةً في دعم جهود غرس الأشجار في المواقع العامة والخاصة بمختلف أنحاء المملكة.



○ الشيخ زياد بن فيصل.

وسيُمنح كل مشارك في هذه الحملة البيئية شهادة رقمية عبر التطبيق تقديراً لدعمه ومساهمته. وبفضل هذه الميزة عبر التطبيق، تواصل stc البحرين تمكين مختلف فئات المجتمع من المساهمة بفاعلية في تعزيز المساحات الخضراء في المملكة.

وتجدر الإشارة إلى أن stc البحرين مستمرة في توسعة نطاق شراكاتها ضمن حملتها البيئية «أشجار من أجل الحياة»، لتشمل البلديات والمدارس والمؤسسات الخاصة، بما يضمن استمرار التشجير على مدار العام، ويدعم خطط التشجير الوطنية الرامية إلى توسعة نطاق الرقعة الخضراء بالمملكة بحلول عام 2035م، تماشياً مع التزام المملكة لبلوغ الحياد الصفري بحلول عام 2060م».

## 20 فائزا يحصلون على استرداد نقدي بقيمة إجمالية 6500 دينار

# «البركة الإسلامي» يعلن الفائزين في سحب سبتمبر ضمن حملة «أنفق واربح» الصيفية

أعلن بنك البركة الإسلامي أسماء الفائزين في سحب شهر سبتمبر ضمن حملته الصيفية «أنفق واربح» لعام 2026، التي تتيح لحاملي بطاقات الائتمان المؤهلة الصادرة عن البنك فرصة الفوز بجوائز استرداد نقدي قيمة عند استخدام بطاقاتهم في المشتريات المحلية والدولية.

وشهد سحب شهر سبتمبر فوز 20 عميلاً بجوائز نقدية متفاوتة، وفقًا لقيمة ونوع الإنفاق، حيث حصل خمسة فائزين ممن استخدموا بطاقاتهم في مشتريات دولية بقيمة 1000 دينار بحريني فأكثر على استرداد نقدي بقيمة 500 دينار بحريني لكل منهم، وهم: طلال كاظم، وأمينة الحلواجي، وعمار المطوع، و BENJAMIN NICHOLS، وفاطمة عبدالله.

كما فاز خمسة عملاء ممن أجروا مشتريات دولية بقيمة تصل إلى 999 دينارًا بحرينيًا باسترداد نقدي بقيمة 300 دينار بحريني لكل منهم، وهم: محمد جعفر، وأحمد محمود، وسيدة خانم خان، وسمر مراد، وياسر شمس الدين.



○ مازن ضيف.

وفي فئة الإنفاق المحلي بقيمة 1000 دينار بحريني فأكثر، حصل خمسة فائزين على استرداد نقدي بقيمة 300 دينار بحريني لكل منهم، وهم: أحمد سالم، وعلي الموسوي، وزهراء البقالي، ومحمد بوصقر، وأحمد المالكي.

وفي فئة الإنفاق المحلي الذي تصل قيمته إلى 999 دينارًا بحرينيًا، فاز خمسة عملاء باسترداد نقدي بقيمة 200 دينار بحريني لكل منهم، وهم: حسين الدرازي، وحصة الحجير، وريم العوضي، ومحمد شريف، ومريم الدوسري. وبهذه المناسبة، صرح مازن ضيف، رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بنك البركة الإسلامي، قائلًا: «نهنئ جميع الفائزين في سحب شهر سبتمبر، ونتمنى لهم دوام التوفيق. ونحن سعداء بأن تتيح هذه الحملة لعملائنا فرصة الاستفادة من مشترياتهم اليومية، مع إمكانية الفوز بجوائز نقدية تعزز قيمة استخدامهم لبطاقات الائتمان في معاملاتهم المحلية والدولية». وأضاف: «تستمر حملة «أنفق واربح» حتى نهاية شهر ديسمبر 2026، بما يمنح حاملي بطاقات الائتمان المؤهلة فرصًا إضافية للمشاركة في السحوبات المقبلة. وندعو عملاءنا إلى مواصلة استخدام بطاقاتهم في مشترياتهم والاستفادة من الفرص المتاحة للفوز». ويواصل بنك البركة الإسلامي من خلال هذه الحملة تقديم مزايا ومكافآت لعملائه، بما يعزز استفادتهم من حلول الدفع التي يوفرها البنك ويشجعهم على استخدام بطاقاتهم الائتمانية في معاملاتهم المختلفة. وتستمر الحملة حتى نهاية ديسمبر 2026، وفقاً للشروط والأحكام المعتمدة.




## خلال مشاركته في افتتاح المؤتمر الدولي للتنويع الاقتصادي بالكويت

# السلوم يدعو إلى توظيف التكنولوجيا في بناء اقتصادات أكثر تنافسية واستدامة

شارك النائب أحمد صباح السلوم، رئيس جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في افتتاح أعمال المؤتمر الافتراضي الدولي السابع للتنويع الاقتصادي، الذي انطلقت فعالياته اليوم الاثنين في دولة الكويت، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين وصناع القرار ورواد الأعمال من دول الخليج والعالم العربي وعدد من دول العالم، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي.

وألقى السلوم كلمة افتتاحية خلال المؤتمر، تناول فيها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، وما تفرضه من ضرورة الانتقال من مجرد مواكبة التطور التكنولوجي واستخدام أدواته إلى المشاركة في تطويرها وتوظيفها في بناء اقتصادات أكثر إنتاجية وتنافسية واستدامة.

وأكد في كلمته أن القيمة الحقيقية للابتكار والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي تتحقق عندما تتحول المعرفة والأفكار إلى منتجات وخدمات ومشروعات واستثمارات وفرص عمل ذات قيمة مضافة، مشدداً على الدور المحوري الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في دعم التنويع الاقتصادي، باعتبارها بيئة حاضنة للابتكار والتجريب وتطوير قطاعات اقتصادية جديدة.

كما أشار إلى أن تحقيق هذا التحول يتطلب تكامل جهود الحكومات والمؤسسات التشريعية والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتمويل، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات وبناء الشراكات التي تتيح الاستفادة من التجارب الناجحة وتسريع مسارات التنمية.

وأشاد السلوم باستضافة دولة الكويت لهذا الحدث الدولي، وبجهود شركة إيكوسيستم للاستشارات الإدارية والقائمين على تنظيم المؤتمر، مؤكداً أهمية المنصات الدولية التي تجمع الخبراء والمختصين وتفتح المجال أمام تبادل الرؤى والتجارب في القضايا الاقتصادية والتكنولوجية ذات الاهتمام المشترك.

ويُقام المؤتمر، الذي تتواصل أعماله يومي 16 و17 نوفمبر الجاري، تحت رعاية معالي وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الإعلام والثقافة بالوكالة في دولة الكويت عمر العمر، وتنظمه شركة إيكوسيستم للاستشارات الإدارية، برئاسة الدكتورة هنادي المباركي، تحت شعار «عالم مبتكر واقتصاد تكنولوجي».

ويجمع المؤتمر أكثر من 100 خبير ومتحدث من دول الخليج والمنطقة العربية ومختلف أنحاء العالم، إلى جانب 20 شركة ناشئة و10 مخترعين ومبتكرين، ويتضمن برنامجه 20 جلسة حوارية وست جلسات نقاشية، تتناول محاور متعددة تشمل الابتكار التكنولوجي، وريادة الأعمال التقنية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية والصحية والتعليمية، والمدن الذكية، ودور التقنيات الحديثة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

ويأتي انعقاد المؤتمر بالتزامن مع أسبوع ريادة الأعمال العالمي، في إطار توجه يهدف إلى تعزيز الشراكات في مجالات الاقتصاد الرقمي والابتكار والذكاء الاصطناعي، وتسليط الضوء على الفرص التي تتيحها التكنولوجيا لدعم رواد الأعمال وتطوير بيئات الأعمال والاقتصادات الوطنية.

